



HABITAT III ISSUE PAPERS

12 - LOCAL ECONOMIC DEVELOPMENT

(Arabic)

New York, 31 May 2015



ورقة مسائل حول التنمية الاقتصادية المحلية (LED)

الكلمات الدالة

التنمية الاقتصادية المحلية، القدرة التنافسية، التوسع الحضري، التنمية العادلة، التنوع، القدرة على مجابهة الكوارث، العوامل الخارجية، بيئة مواتية للأعمال التجارية، تنمية المهارات

ينبغي أن تستند استدامة المدن والبلدات إلى النمو الذاتي، ومن أجل ذلك، يعد نهج التنمية الاقتصادية المحلية (LED) أمراً ضرورياً. إذ تحتاج البلديات إلى استخدام أصولها الذاتية ومزاياها النسبية إلى أقصى حد. غير أن ذلك لا يتحقق دوماً. وتهدف الورقة الحالية إلى التوعية حول فوائد إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمناطق الحضرية. وفي حين أنه ثمة تنام في الكتابات عن التنمية الاقتصادية المحلية، إلا أن ذلك يتجاوز نطاق الورقة الحالية لتغطية جميع جوانبها.

المفاهيم الرئيسية

- **التنمية الاقتصادية المحلية:** التنمية الاقتصادية المحلية هي عملية إنمائية تشاركية تشجع على ترتيبات الشراكات مع جميع الممثلين من كافة القطاعات. فهي تهدف إلى توفير خارطة طريق بين أصحاب المصلحة الخاصة والعامة في منطقة محددة، مما يتيح التصميم والتنفيذ المشتركين لإستراتيجية إنمائية مشتركة. وتستخدم الإستراتيجية الموارد المحلية والمزايا التنافسية في سياق عالمي بحيث يكون الهدف النهائي هو إنشاء مدينة مستدامة وقادرة على مجابهة الكوارث وتوفير وظائف لائقة ونشاطا اقتصاديا محفزاً.
- **وفورات التحضر والتركيز:** وفورات التكتل لها شكلان اثنان: وفورات التحضر ووفورات التركيز. فأما السابق فهو يؤدي إلى الفوائد الناجمة عن توضع مختلف أنواع الشركات بالقرب من بعضها البعض. وأما الآخر فيؤدي إلى الفوائد من الشركات التي تنتمي إلى القطاع نفسه وتتوضع بالقرب من بعضها البعض. وتسمح الكثافات الأعلى من الناس والشركات بتدفق الأفكار مما يؤدي إلى ولادة الابتكار. كما تسمح الكثافة للشركات بالاستفادة من وفورات الحجم والصلات مع أسواق المدخلات والمنتجات.
- **الشراكات والشبكات:** تقتضي التنمية الاقتصادية المحلية التعاون بين القطاعات والمؤسسات والأفراد والمنظمات. ويكون النجاح ممكناً عندما يكون التعاون فعالاً، ومسؤولاً، ومنسقاً.
- **البيئة المواتية للأعمال التجارية:** هي سياق إيجابي ويمكن التنبؤ به للقيام بالأعمال التجارية، حيث تضع الشروط المتعلقة بالسياسات والمؤسسات والأنظمة والبنية التحتية والثقافة الأسس للأسواق حتى تستطيع العمل.

الحقائق والأرقام الرئيسية

- تنتج المدن أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتؤوي أكثر من 50% من السكان. وتشير التقديرات إلى أن 600 مدينة ستنتج ما يقرب من 65% من النمو الاقتصادي العالمي بحلول 2025¹. فعلى سبيل المثال، يعيش 1.9% من سكان الصين في شنغهاي وتنتج المدينة 13% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تأتي الإنتاجية العالية من وفورات² التحضر والتركيز التي تجتذب العمال المهرة، فضلاً عن رواد الأعمال والشركات الأكثر إنتاجية³. وقد قدر تنظيم مستوى مهارات القوة العاملة ومرونة الدخل للفرد الواحد فيما يتعلق بسكان المدن بين 3 إلى 8%. كما أن للمدن الأصغر دوراً تؤديه

¹ معهد ماكينزي العالمي، العالم الحضري: المدن و صعود طبقة المستهلكين. (2013)

² روزينثال، اس. ودبليو سترينج. «أدلة على وفورات التكتل ومواردها» في: في. هندرسون وجاي. نيس (المحرران) دليل علم الاقتصاد الإقليمي والحضري. (2004). المجلد 4. أمستردام: شمال هولندا، 2119-2171.

³ كاي. بهرينز، وجي. ديورانتن، واف. روبرت-نيكود. «المدن المنتجة: الفرز والاختيار والتكتل». مجلة الاقتصاد السياسي. (2014) 122 (3). ص. 507-553.

مع تحول المدن المتوسطة إلى مراكز للتصنيع في المراحل الناضجة من التحضر. إذ تعمل المدن الأصغر بمثابة الحلقة بين الأسواق الحضرية الكبرى والمناطق الريفية. وتعتمد القدرة التنافسية للمدن قبل كل شيء على نقاط القوة لقطاعاتها الاقتصادية. ومع ذلك، تعتمد القدرة التنافسية أيضاً على نوعية مؤسسات الحكم، بما في ذلك القدرة على فرض الضرائب والتخطيط والتشريع وإنفاذ القوانين ودعم الشركات وتنمية رأس المال البشري وتحفيز المشاركة العامة في صنع القرار. كما يصنف ما مجموعه 11 من أصل 20 من المدن الأكثر قدرة على المنافسة في العالم بوصفها تمتلك المؤسسات الأعلى جودة في العالم.⁴

- يشكل الشباب أحد أكبر المصادر غير المستغلة للإمكانيات الاقتصادية. إذ ثمة نحو 262 مليون شاب غير نشطين اقتصادياً؛ ومعظم أولئك الشباب يعيشون في المدن.⁵ ويستمر الفصل المهني القائم على النوع الجنساني، وكذلك الفجوة في الأجور بين الجنسين؛ في حين أن النساء، بمن فيهن الفتيات، أكثر تأثراً بالبطالة والعمالة الناقصة.
- التنمية الاقتصادية المحلية مهمة لتعزيز الاقتصاد الحضري المستدام والشامل وبالتالي تحسين جودة الحياة في المدن، ومعالجة أوجه التفاوت بين الأغنياء والفقراء وكذلك عدم المساواة بين الجنسين. كما أن التنمية الاقتصادية المحلية مهمة لجعل المدن أكثر قدرة على مواجهة الكوارث وجاهزة لمعالجة الأزمات. فأثناء الأزمات، يكون الاتصال بالاقتصادات الإقليمية والوطنية والعالمية صعباً جداً.

ملخص المسألة

ستكون القرارات التي يتخذها قادة المدن اليوم طويلة الأمد وبالتالي تتسم بإمكانية بناء النجاح على المدى الطويل أو إرسال مدتهم إلى السير على طريق التنمية غير المستدامة. إذ تعني الإنتاجية الاقتصادية العالية للفرد الواحد، المرتكزة على تجميع الشركات والعمالة الماهرة، أن المدن هي محركات اقتصادية إقليمية. فمن الممكن للمدن النامية أن تضخ ما يصل إلى 30 تريليون دولار أميركي سنوياً في الاقتصاد العالمي بحلول 2025.⁶

بالنظر إلى إنتاجية المدن، يشكل التوسع الحضري فرصة فريدة لانتشال مئات الملايين من الفقر. ولكن، إذا ترك من دون رقابة، فإن النمو السكاني السريع يمكنه أيضاً أن يؤثر سلباً على جودة الحياة من خلال الحد من فرص الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، وزيادة التدهور البيئي، مما يؤدي إلى نقص السكن اللائق، وزيادة عدم المساواة. وتسهم تلك الحالة في الوفورات السالبة (مثل الازدحام والتلوث الزوج) التي ستؤثر مع مرور الزمن على كفاءة المدينة وإنتاجيتها وقدرتها التنافسية في حلقة ردود فعل سلبية. ولكن التنمية الاقتصادية المحلية ضرورية لجميع المدن من كافة الأحجام لاستغلال نقاط القوة لديها. وفي ذلك السياق، يسلط الضوء على ثلاث مسائل مترابطة. أولاً، الدور العام لإستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية. ثانياً، كيف ينبغي أن يتم توجيه تلك الإستراتيجية لتعزيز بيئة مواتية للأعمال التجارية. ثالثاً، بناء القدرات المحلية وتنمية المؤسسات من أجل التنمية الاقتصادية المحلية.

1. التنمية الاقتصادية المحلية هي إستراتيجية أساسية للتنمية الحضرية

يتطلب تعقيد البيئة الحضرية إستراتيجية مجموعة من الأدوات المصممة لمواجهة التحديات المحلية. وقد أدركت حكومات المدن ذلك الواقع والكثير منها تشط في أخذ زمام المبادرة على نحو متزايد في إدارة مدنها. فاللامركزية في إدارة المدن تصبح أكثر من كونها حلاً عملياً، إذ يجري إضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال السياسات الوطنية التي تفوض الصلاحيات إلى الحكومات المحلية. ولكن، لا يترافق ذلك دوماً مع الحصول الضروري على الموارد أو القدرة القانونية على تنفيذ آليات التمويل الجديدة. كما تعني المسؤوليات الجديدة لصناع القرار والمسؤولين في الحكومات المحلية أنه ثمة حاجة ملحة لتطوير المهارات والقدرات المحلية. ويمكن أن تساعد إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية قادة المدن على وضع الأسس للنمو طويل الأجل والقادر على التكيف من خلال تمكين الجهات الفاعلة المحلية، وبناء القدرات، وتوفير الأدوات لإدارة أفضل للمدن. إذ إن التنمية الاقتصادية المحلية تعد أداة حاسمة لإدارة التغيير على المدى الطويل وسن إصلاحات على المدى القصير.

من الممكن للتنمية الاقتصادية المحلية، بوصفها إستراتيجية لتسخير إمكانيات منطقة ما وإدارة العوامل الخارجية السلبية للنمو الحضري والتخفيف منها، أن تساعد على بناء القدرات الاقتصادية للمدينة وتحسن جودة الحياة لسكانها. ويتطلب تصميم إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية المحلية توافر بيانات عالية الجودة يمكن استخدامها لتحديد التحديات وألويات العمل للتصدي لها. وفي حين أنه ينبغي أن

⁴ وحدة الاستخبارات الاقتصادية، النقاط الساخنة 2025: قياس القدرة التنافسية المستقبلية للمدن. (2013)

⁵ قاعدة بيانات البنك الدولي. <http://databank.worldbank.org/> (تم الاطلاع عليها في 72 أيار/ مايو 2015)

⁶ معهد ماكينزي العالمي. العالم الحضري: المدن وصعود طبقة المستهلكين. (2013).

تستجيب الأنشطة المحددة دوماً للاحتياجات الفريدة للسياق المحلي؛ إلا أنه ثمة عناصر أساسية ينبغي لأية ولاية النظر بها بوصفها جزءاً من إستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية⁷.

ثمة صلات مهمة بين المناطق الحضرية والريفية، تتعلق بالقوى العاملة، وتقسيم العمل وتبادله، وسلاسل القيمة، والتحويلات الرأسمالية؛ التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكلتا المنطقتين. إذ إن الصلات بين المناطق الحضرية والريفية وإتباع نهج إقليمي يربط بينهما يشكلان أهمية للجميع. وثمة علاقة إيجابية بين كفاية البنية التحتية التي تربط بين المناطق الريفية والحضرية وسهولة التنقل، والحصول على فرص العمل وسبل المعيشة، وتعزيز الأمن الغذائي والمداخيل في المناطق الحضرية. كما تحسن الاستثمارات الكافية في البنية التحتية الريفية-الحضرية، ولاسيما البنية التحتية للنقل والاتصالات، الإنتاجية الريفية وتسمح بوصول أفضل للأسواق وفرص العمل والخدمات العامة في كلتا المنطقتين.

2. خلق بيئات مواتية للأعمال التجارية

يتمثل أحد الجوانب الأساسية للتنمية الاقتصادية المحلية في خلق بيئة مواتية للأعمال التجارية إيجابية ويمكن التنبؤ بها لدعم الأسواق التي تعمل بصورة جيدة والتي تسمح للشركات القائمة بالازدهار وتجذب شركات جديدة والاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى المنطقة.

ولخلق تلك البيئة، يمكن للحكومات المحلية التفكير في مجموعة من أدوات السياسة العامة بما في ذلك تعزيز المؤسسات والأطر التنظيمية المحلية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لدعم الابتكار، وتعزيز رأس المال البشري، وتعزيز انسيابية الأسواق (على سبيل المثال، الأراضي والتمويل) وفي الوقت نفسه المحافظة على الظروف الثقافية وتعزيز الهوية المحلية.

فمن خلال تبسيط القيود المرهقة والبالية أو إعادة صياغتها، والمساعدة على تسهيل العملية التي تسمح بالأعمال التجارية، يمكن لصناع القرار تخفيض حواجز النمو والدخول للشركات القائمة والناشئة. ويمكن أن يشمل ذلك عمليات إدارية مبسطة وميسرة، مثل التراخيص التجارية، وإعادة تقسيم الأراضي، والموافقة على التنمية، وخلق «مراكز النافذة الواحدة التجارية» لإزالة البيروقراطية التي لا لزوم لها.

كما يعد الاستخدام المنسق للأراضي والتخطيط للبنية التحتية أمراً ضرورياً لخلق مناطق مفعمة بالنشاط حيث يمكن للأشخاص الوصول إلى وظائفهم بسهولة. والقواعد المرنة المنظمة لاستخدام الأراضي وتقسيمها والتي تتكيف مع البيئة المتغيرة وتأخذ في الحسبان البنية التحتية المتوفرة هي مهمة أيضاً لدعم التنمية الاقتصادية (على سبيل المثال، المساحات المكتبية بالقرب من قلب المنطقة، أو أرض صناعية قرب مرافق النقل بالسكك الحديدية أو الموانئ). وبإمكان الاستثمار في البنية التحتية اللازمة، بما في ذلك المدارس والمسكن ومؤسسات التدريب والمستشفيات ومرافق رعاية الأطفال ومرافق الترفيه، والمساحات الخضراء، من أجل تقديم الخدمات المناسبة لأراضي العمل (على سبيل المثال، صلات النقل، والمياه ومياه الصرف الصحي، وشبكة الإنترنت عالية السرعة) أن يزيد من اجتذاب الشركات الجديدة عن طريق تخفيض تكاليف بدء ممارسة الأعمال. كما من شأن الأنظمة التي تسمح بازدهار الأسواق المالية أن يكون لها تأثير على الاستثمارات.

ومن الممكن للتدخلات الإضافية مثل توفير التدريب على المهارات، ودعم حاضنات الأعمال أيضاً المساعدة على تشجيع الابتكار. وأخيراً، فمن شأن إطار قانوني كفاء وموثوق يعطي الثقة بال عقود وكذلك إدارة رسوم وأنظمة ضريبية عادلة وشفافة توفير الاستقرار والثقة التي تحتاجها الشركات للقيام باستثمارات طويلة الأجل في المنطقة. ومن خلال ضمان إعادة استثمار جزء من العائدات في الخدمات والبنية التحتية المحلية، يمكن للحكومة المحلية إثبات قيمة استثمارات القطاع الخاص في المنطقة.

3. تعزيز تنمية القدرات والمؤسسات المحلية من خلال التنمية الاقتصادية المحلية

في الكثير من الحالات، يتطلب الخلق الناجح لبيئة مواتية للأعمال التجارية بناء قدرات الحكومات المحلية وزيادة الاكتفاء الذاتي للبلديات. ومن المتوقع على نحو متزايد أن تقوم المدن بإدارة أكثر بموارد أقل بما أن الحكومات في المستويات الأعلى تعطي المزيد من المسؤوليات للحكومات المحلية. ونادراً ما تتوافق تلك المسؤوليات المتزايدة بالزيادة الضرورية في المهارات أو القدرات أو التمويل. وبالنظر إلى ذلك التحدي، فإنه ليس من المبالغة التأكيد على أهمية تمكين الحكومات المحلية وقدرة المؤسسات المحلية على القيام بمساهمات كبرى في الأداء الاقتصادي المستدام. فالأدلة تدعم ذلك: إذ يصنف ما مجموعه 11 من أصل 20 من المدن الأكثر قدرة على المنافسة في العالم أيضاً بوصفها تمتلك المؤسسات الأعلى جودة في العالم.

يشمل بناء القدرات في الحكومات المحلية القيادة والإدارة، وجمع الضرائب وإنفاق الإيرادات بكفاءة وشفافية، وإدارة الأصول المحلية، وتخطيط الاستثمار، والقدرة على تنسيق استخدام الأراضي المحلية والإقليمية وتخطيط النقل. إذ يمكن للحكومات المحلية التي يتم تمكينها

⁷ يمكن العثور على إرشادات حول التنمية الاقتصادية المحلية على سبيل المثال في البرامج المذكورة في نهاية الورقة.

عن طريق القدرات والأدوات لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المحلية الاستفادة من أصولها ومزاياها المحلية، وتنوع اقتصاداتها، وتوسيع الفرص الاقتصادية لسكانها.

تحتاج الحكومات المحلية إلى الدعم لرفع قدراتها في وضع إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية. فبالإضافة إلى التعاون التقليدي، الذي يشمل المساعدة الإنمائية الخارجية (ODA) والمنظمات الدولية، والتعاون اللامركزي، من الممكن أن تعزز الشراكات متعددة المستويات بين المدن بقوة قيمة الإستراتيجيات التي تم وضعها واستدامتها.

الدوافع الرئيسية للعمل

استناداً إلى تحليل المسائل الثلاثة الواسعة المذكورة أعلاه، تم تحديد مجموعة من نقاط العمل للتنمية الاقتصادية المحلية:

- ضمان بيانات موثوقة وتحليل دقيق لدفع الإستراتيجية. إذ من الممكن للبيانات النوعية تحسين فهم الأسباب والتنوع المحلي للعوامل الخارجية السلبية التي تصاحب التوسع الحضري والنمو الاقتصادي السريعين (على سبيل المثال، الفقر، ارتفاع أسعار الأراضي، التدهور البيئي). وبإمكان تحليل الاتجاهات والفصل على أساس الجنس مساعدة صناع القرار على تحديد الاختناقات والفرص. ولن تمكن البيانات حول اتجاهات التركيبة السكانية والعمالة والقطاعات الحكومية المحلية من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تخصيص الأراضي والاستثمارات في البنية التحتية وسياساتها فحسب، وإنما أيضاً تزويد الشركات بالأدوات التي تحتاجها لتفعل الشيء نفسه. وينبغي وضع إستراتيجية بيانات عالمية، تشمل الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية والروابط التابعة لها بحيث يتم ضمان الجودة والكفاية والدقة عند نشرها.

مع ثورة البيانات الضخمة وتقانة المعلومات التي يشهدها العالم اليوم، لدى المدن والسلطات المحلية الفرصة لفهم تحدياتها بصورة أفضل وفي الوقت الحقيقي، وتوجيه اقتصاداتها على مسار النمو المتجاوب والشامل. غير أن تزايد توافر كميات كبيرة من البيانات يمثل تحدياً لتحليلها أيضاً. وإن تحليل البيانات وليس البيانات في حد ذاتها هو الذي يتميز بالقيمة الكبيرة لإستراتيجية جيدة للتنمية الاقتصادية المحلية. إذ ينبغي لذلك التحليل تحديد نقاط القوة للمنطقة، ونقاط ضعفها، وفرصها، وتهديداتها. وينبغي أن ينظر إلى بناء القدرة الداخلية لذلك التحليل بوصفه عنصراً أساسياً لإستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية.

- تحديد المزايا النسبية والمجالات ذات الأولوية للاستثمار وذلك للاستفادة من الأصول الحالية للمنطقة⁸. ويتم تحديد المجالات ذات الأولوية من خلال تحليل السياق المحلي الذي يدرس الميزة النسبية، وفرص القطاعات التنافسية للأنشطة ذات القيمة المضافة والأصول الطبيعية المتاحة. ومن خلال الاستفادة من نقاط القوة والقدرات وتوسيعها لدعم دور المدينة بوصفها مركزاً فعالاً لتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية، بإمكان مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية تحفيز النمو الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة المحيطة بها وتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية. ومن الممكن أن تشمل الأنشطة المحددة سد الثغرات في سلسلة التوريد والبناء على سلاسل القيمة الخاصة بقطاع بعينه وذلك للحد من التسرب الاقتصادي إلى خارج المنطقة، أو تحسين وصول السلع إلى الأسواق الكبيرة. ومن الممكن تعديل التسميات والسياسة الخاصة باستخدام الأراضي على نحو مناسب بهدف تمكين الأنشطة ذات القيمة العالية بعوامل خارجية محدودة.

- تحديد الممارسات الجيدة. من الممكن تكييف الممارسات الجيدة العالمية وتنفيذها في سياقات مدينة محددة من خلال التنمية الاقتصادية المحلية. وينبغي أن تشمل الممارسات تلك التي:

- تعزز المدن وقدرات الحكومات المحلية والإقليمية بقوة لوضع إستراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية المحلية مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً.

- دعم التنفيذ الكلي لبرنامج العمل اللائق من خلال التنمية الاقتصادية المحلية.

⁸ كما يمكن للأصول أن تشمل الأصول غير الملموسة مثل التاريخ والثقافة والجمال الطبيعي والتراث التي يمكن رسملتها لتطوير صناعة السياحة وتعزيزها. بالنسبة للسياحة، أنظر على سبيل المثال الإطار المفاهيمي لحساب السياحة الفرعي (TSA)

http://statistics.unwto.org/content/tsarmf-2008 (تمت زيارة الموقع بتاريخ 72 أيار / مايو 2015).

- تطوير شبكات للتبادلات بين المدن، تشمل المدن المتشابهة من حيث الحجم، والاهتمامات والتحديات وتعزيز تلك الشبكات، بدعم من المنظمات الدولية ذات الصلة.

● ضمان أن تدفع القيم والأهداف المحلية نحو تطوير الإجراءات التي تدعم الاقتصاد المحلي. فمن خلال إجراء التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، وكجزء من العملية التشاركية، من الممكن بناء الشراكات والشبكات بين الحكومات المحلية والقطاع الخاص (العمال وأصحاب العمل والتعاونيات)، والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك تلك التي تمثل صوت المرأة والشباب وغيرهم من الجهات الفاعلة، والمساعدة على تنسيق القرارات السليمة، ودعمها على نطاق واسع وبالتالي دوامها مع مرور الزمن.

● استخدام إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية لتنسيق استخدام الأراضي والنقل والبنية التحتية والتخطيط الاستثماري. فمن الممكن للإجراءات المنسقة عبر تلك الخطوط مساعدة المدن على التغلب على التحديات التي يسببها النمو السريع. وفي حين أن التمويل والتخطيط الاستثماري يدفعان المخاوف بالنسبة لقادة المدن، إلا أن الاستثمارات وحدها لا تستطيع المساعدة على ازدهار التنمية الاقتصادية. فالقرارات المنسقة بشأن استخدام الأراضي والنقل والبنية التحتية ضرورية. وسوف يساعد ذلك القادة المحليين على تحديد مجموعة السياسات التي ستسمح للمدن والمناطق المحيطة بها على جني الفوائد من وفورات التحضر والتركيز، واجتذاب الاستثمارات الخاصة والاستفادة منها، وربط الأشخاص بالوظائف، وفي الوقت نفسه الحد من المخاطر.

● تحديد مجموعة كاملة من الأدوات التي تعزز التنمية الاقتصادية وتعزيز تلك المجموعة وفي الوقت نفسه دعم الجودة العالية للحياة. وسوف يتطلب ذلك كخطوة أولى: (أ) فهم المفاضلات التي تسببها تعزيزات الإنتاجية والنمو الاقتصادي من حيث تكاليف الأحوال المعيشية و(ب) التفكير في مجموعة شاملة من الأدوات التي تدعم النمو والتنمية وفي الوقت نفسه الحد من العوامل الخارجية السلبية التي قد يجلبها النمو السريع معه (مثل التلوث، والازدحام، وما إلى ذلك). وتتطلب الإستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية المحلية مجموعة من الأدوات التي تشمل:

- أداة من أجل التخطيط وإدارة استخدام موارد الأرض وتنميتها، وحقوق التنمية، والاستثمارات في رأس المال البشري والابتكار. وتشمل الأمثلة دعم البيئة المواتية للأعمال التجارية من خلال الإصلاحات السياسية والتنظيمية والاستثمارات العامة الفعالة. دمج التدريب والتعليم في أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية.

- دعم الصناعات الناشئة ورواد الأعمال من خلال أدوات التدريب المهني، بهدف خلق قوة عاملة ماهرة، وتقديم خدمات المشورة والدعم لرواد الأعمال المحتملين (على سبيل المثال الحاضنات، ومركز النافذة الواحدة لخدمات الأعمال)، والخدمات الإرشادية لمساعدة الشركات على التحديث والتصدير.

- أدوات لدعم خلق فرص العمل للشباب، وبرامج ربط مصممة خصيصا لتناسب مع احتياجات الصناعة المحلية وربط الطلاب مع أصحاب العمل المحتملين.

- أدوات بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها استهداف التمويل، بما في ذلك التمويل الأصغر، وغيره من أنواع الاستثمارات لتحقيق أهداف أكبر.

- يعد تحديد أفضل الأدوات لتعزيز الكفاءة وفي الوقت نفسه المساواة والحد من التكاليف أحد المدخلات الرئيسة للتنمية الاقتصادية المحلية.



البرامج والمشاريع

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: فرع الاقتصاد الحضري / مجموعة أدوات التنمية الاقتصادية المحلية
- منظمة العمل الدولية (OLI): صفحة التنمية الاقتصادية المحلية (LED) بوابة مخصصة للتنمية الاقتصادية المحلية
- البنك الدولي: التنمية الاقتصادية المحلية الصفحة
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PDNU): مبادرة آرت (ART) لدعم التنمية المحلية

تم إعداد أوراق المسائل لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية من جانب فريق عمل الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية، وهو فرقة عمل تتألف من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة معا من أجل بلورة جدول الأعمال الجديد للمناطق الحضرية. تمت الصياغة النهائية لأوراق المسائل خلال ورشة الكتابة التي عقدها فريق عمل الأمم المتحدة في نيويورك من 26 إلى 29 أيار / مايو 2015.

تمت قيادة الورقة الحالي بالتشارك من جانب البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، بمساهمات من دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (UN DESA)، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP)، ومنظمة السياحة العالمية (UNWTO)، واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) واليونسكو.